



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

كتاب دورى

رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٨

تلاحظ فى الفترة الأخيرة الخلط بين أحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى شأن الأخطار بنموذجى (١٨ و ١٩) ضرائب أو الأخطار بنموذج (١٩) ضرائب فقط وذلك بالنسبة للسنوات الخاضعة للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التى يتم فحصها بعد تاريخ العمل بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وتنفيذا لخطة المصلحة فى الإجهاز على الإجراءات المتأخرة فى الملفات حتى سنة ٢٠٠٤ التى لم يتم فحصها وتوحيد إجراءات الأخطار بالنماذج السابق الإشارة إليها بين كافة المأموريات تنبه المصلحة جميع المأموريات الى ضرورة الالتزام بما يلى:

أولاً: التزام جميع المأموريات بالإخطار بنماذج (١٨ ، ١٩) ضرائب وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وذلك عن السنوات الخاضعة لهذا القانون أيا كان تاريخ الفحص.

ثانياً: وبالنسبة للسنوات الخاضعة لقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يتم الإخطار فقط بنموذج (١٩) ضريبة وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وعلى كافة وحدات المصلحة الالتزام بتنفيذ هذا الكتاب الدورى.

والله ولى التوفيق ؛؛

رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

صدر فى ٢٠٠٨/١٠/٢٥